# محضر اجتماع لجنة الحقوق والحريات

# عدد 12

**تاريخ الاجتماع: الأربعاء 03 جوان 2026**

**جدول الأعمال:**

- جلسة لمواصلة النظر في مقترحات القوانين المتعلّقة بتنظيم الجمعيات وبحماية المعطيات الشخصية وبتنقيح وإتمام بعض أحكام مجلة الجنسية ولضبط برنامج عملها للفترة القادمة.

- **الحضور:**
  - الحاضرون: (04) المعتذرون (0) الغائبون (05)

❖ افتتاح الجلسة : 10.40

❖ رفع الجلسة : 12.15

## ❖ أعمال اللجنة:

عقدت لجنة الحقوق والحريات جلسة يوم الأربعاء 03 جوان 2026 خصّصتها لمواصلة النظر في مقترحات القوانين المتعلّقة بتنظيم الجمعيات وبحماية المعطيات الشخصية وبتنقيح وإتمام بعض أحكام مجلة الجنسية ولضبط برنامج عملها للفترة القادمة .

في بداية الجلسة، أكّد رئيس اللجنة على أنّ لجنة الحقوق والحريات تضطلع بدور رقابي وتشريعي يقتضي الحرص على جودة النصوص القانونية المعروضة عليها واستكمال الأعمال التحضيرية اللازمة قبل ختم النظر فيها، بما يضمن نجاعتها وقابليتها للتطبيق واحترام مختلف وجهات النظر المتّصلة بها .

وفيما يتعلّق بمقترح القانون المتعلّق بتنظيم الجمعيات، أفاد رئيس اللجنة بأنّ اللجنة تلقّت نسخة جديدة ومحيّنة من المقترح، وهو ما يستوجب مواصلة النظر فيه في ضوء التعديلات الواردة عليه، ومواصلة التشاور مع مختلف الأطراف المعنية وبيّن في هذا السياق أنّ اللجنة وجّهت دعوات إلى عدد من الجهات الحكومية المعنية وإلى مكوّنات من المجتمع المدني للاستماع إلى آرائها وملاحظاتها حول المقترح، اعتبارا لأهمية اعتماد مقاربة تشاركية في إعداد التشريعات، خاصة عندما يتعلّق الأمر بنصوص سيكون لها أثر مباشر على مختلف المتدخلين في المجال .

ودعا أحد الأعضاء عن جهة المبادرة إلى تسريع استكمال النظر في مقترح قانون تنظيم الجمعيات.

وشدّد رئيس اللجنة على أنّ البرلمان لا يمكن أن يضطلع بوظيفته التشريعية بمعزل عن شركائه الطبيعيين، وفي مقدّمتهم الهياكل الحكومية التي ستتولى تنفيذ القانون عند صدوره، إلى جانب مكونات المجتمع المدني المعنية بأحكامه، مبرزا أنّ الاستماع إلى هذه الأطراف يمثّل ضمانة أساسية لتفادي إصدار نصوص قانونية قد تواجه صعوبات عند التطبيق أو لا تعكس مختلف الإشكاليات العملية المرتبطة بها .

وأضاف أنّ اللجنة لم تتلقّ إلى حدود تاريخ انعقاد الجلسة أيّ ردّ رسمي من الجهات الحكومية المدعوّة، كما لم تتسنّ بعد برمجة جلسات الاستماع الموجّهة إلى مكونات المجتمع المدني، مؤكّدا تمسّك اللجنة بمواصلة هذه الأعمال التحضيرية قبل استكمال النظر في المقترح وإعداد تقريرها النهائي بشأنه .

وفيما يتعلّق بمقترح القانون المتعلّق بحماية المعطيات الشخصية، ذكّر رئيس اللجنة بالمراسلات التي وجّهتها اللجنة إلى عدد من الوزارات والهياكل العمومية والجهات المختصّة قصد موافاتها بآرائها وملاحظاتها الكتابية حول النص المعروض، دعما لأشغال اللجنة وتمكينا لها من الإحاطة بمختلف الجوانب القانونية المتصلة به .

كما تطرّقت اللجنة إلى مسألة إحالة مقترح القانون الأساسي المتعلّق بحرية الاتصال السمعي البصري وبتنظيم هيئة الاتصال السمعي البصري وضبط اختصاصاتها إلى لجنة التشريع العام، حيث أكّد رئيس اللجنة أنّ موضوع المقترح يتصل مباشرة بقضايا الحقوق والحريات المنصوص عليها بالفصل 49 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، وأنّ لجنة الحقوق والحريات تعدّ المتعهّد الأصلي بهذا الملف، مذكّرا بأنّ لجنة التشريع العام كانت قد تخلّت سابقا عن المقترح لفائدة لجنة الحقوق والحريات . وفي هذا السّياق، أكّد أنّ اللجنة توجّهت بمراسلة في تنازع الاختصاص إلى مكتب المجلس قصد إعادة النظر في هذه الإحالة.

وفي إطار الدور الرقابي للجنة، أفاد رئيس اللجنة بأنّ لجنة الحقوق والحريات قامت بإعداد وصياغة المراسلات الرسمية اللازمة لبرمجة زيارات تفقدية ميدانية إلى السجون ومراكز إصلاح الأطفال القصر بهدف متابعة ظروف الاحتجاز ومدى احترام حقوق الإنسان، إلا أنّ هذه المراسلات لم يتم توجيهها إلى الوزارات المعنية من قبل رئاسة المجلس، معتبرا أنّ ذلك يؤثر على ممارسة البرلمان لمهامه الرقابية.

كما تمّ التطرّق إلى جلسات الاستماع التي سبق الاتفاق على برمجتها في إطار متابعة قضايا الشأن العام، ومن بينها جلسة استماع حول واقع الإعلام والمضامين الإعلامية في تونس، حيث تم إعداد المراسلات الرسمية اللازمة وتوجيه الدعوات إلى الجهات والشخصيات المعنية، غير أنّ هذه المراسلات لم يقع توجيهها بعد إلى الجهات المعنية، ممّا حال دون عقد جلسات الاستماع المبرمجة في آجالها، وفي هذا السياق، أشار رئيس اللجنة إلى أنّ تجميد الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري أدخل وسائل الإعلام في وضعية قانونية هشة، في ظل غياب الأطر التنظيمية والتراخيص الرسمية اللازمة لتسوية وضعياتها، مبيّنا أنّ هذا الوضع تزامن مع صعوبات مالية واقتصادية تعيشها المؤسسات الإعلامية، الأمر الذي أثّر سلبا على جودة المضامين الإعلامية وتنوّع قضايا الشأن العام المطروحة للنقاش .

كما عبّر أعضاء اللجنة عن استغرابهم من تعطّل توجيه المراسلات الرسمية الصادرة عن اللجنة وعدم حضور الهياكل الحكومية والجهات الرسمية المدعوّة لجلسات الاستماع، معتبرين أنّ ذلك يمثّل عائقا أمام تقدّم أشغال اللجنة ويؤثّر على دورها التشريعي والرقابي.

وفي ختام الجلسة، شدّد أعضاء اللجنة على أهمية مواصلة مسار التشاور والاستماع إلى مختلف الأطراف المتدخلة والمعنية بمشاريع ومقترحات القوانين المعروضة على اللجنة، تكريسا للمنهج التشاركي وحرصا على إصدار تشريعات متوازنة وقابلة للتنفيذ وتستجيب للمصلحة العامة .

| | |
|---|---|
| **رئيس اللجنة** | **مقرّرة اللجنة** |
| **ثابت العابد** | **هالة جاب الله** |